



رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي:

رؤية إستراتيجية لبناء صناعة تنافسية قوية قادرة على الصمود

هناك غانم

مستمر في الأسواق المفتوحة المحلية والخارجية وفق خطوات تحفيزية حمائية ذكية ومؤقتة تعيد بناء الثقة الاستثمارية بمعايير دولية عصرية. وأكد الشهابي أنه ولتحقيق ذلك لا بد من إصدار تشريع خاص بالمناطق الإنتاجية المتضررة لتحفيزها على التعافي والإقلاع إضافة إلى دعم وحماية كل حلقات الصناعة النسيجية وتبني مقررات لجنة القرار ١١١٤ الخاصة بالنسيج ومنع استيراد كل ما يمكن إنتاجه محلياً، مضيفاً: والأهم إصدار قانون عصري للاستثمار جاذب للاستثمارات الجديدة وعادل مع الاستثمارات القائمة، إضافة إلى تحفيز الإقراض وتخفيض كلفته إلى أدنى حد ممكن وتأسيس حزمة تمويلية تشجيعية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الكم الأكبر من الصناعة في كل المناطق.

لاشك أننا نعول كثيراً على الجهود التي تبذلها الحكومة في إعادة الألق للصناعة الوطنية وهذا يعتبر التحدي الأبرز، فالاهتمام بهذا القطاع الذي يواجه العديد من العقبات، ولاسيما في هذه الظروف الصعبة يؤكد أن هناك بوادر إيجابية لدعم الصناعة والصناعيين وتنشيطها لتعزز الاقتصاد الوطني. رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي اعتبر أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر حالياً مؤقتة وبناء عليه قام اتحاد غرف الصناعة بوضع رؤية عامة إستراتيجية للبناء صناعة تنافسية قوية قادرة على الصمود والنمو بشكل تراكمي

ولم يخف الشهابي أهمية التشاركية في العمل الصناعي مؤكداً ضرورة تفعيل التشاركية بين جناحي الاقتصاد الوطني العام والخاص للنهوض معاً بالمشاريع الكبرى الحساسة.

مطالب ملحة

وبين الشهابي أن هناك العديد من المطالب التي تم التقدم بها إلى الحكومة، معتبراً أنها المفتاح الأساسي لبناء صناعة تنافسية قوية قادرة على الصمود والنمو بشكل تراكمي مستمر في الأسواق المفتوحة المحلية والخارجية وفق خطوات تحفيزية حمائية ذكية ومؤقتة تعيد بناء الثقة الاستثمارية بمعايير دولية عصرية. وأوضح الشهابي أن هذه المطالب فيما لو تحققت هي كفيلة بتعافي ونهوض الصناعة بما يتلاءم مع حجم التحديات ومصاعب العقوبات وظروف الحصار، لافتاً إلى أن إصدار قانون خاص للمناطق المتضررة يعتبر من الأساسيات كما تزويد المناطق الصناعية بالكهرباء مثل: القاطرجي - ميسر - مواصلات - جزماتي - الراموسة - جبرين - نقارين - تيارة - البريج - المسلمية - الشيخ نجار القديمة - الحيدرية وغيرها من المناطق.

إعفاءات...

ورأى رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية أن إصدار محفزات خاصة لتشجيع صناعة خطوط الإنتاج أمر ضروري، واعتبر أن عدم إصدار قانون الإعفاء من الفوائد والغرامات للمكلفين وتقسيم الضرائب من دون هذه الفوائد والغرامات بالنسبة للمنشآت في المناطق المتضررة، وعدم إصدار قانون يلغي الغرامات والفوائد على فواتير الكهرباء المستجرة بشكل تعسفي أثناء وجود الإرهابيين في المناطق والتجمعات الصناعية ينعكس سلباً على الصناعة والصناعيين، لافتاً إلى التأخر بإعداد



يجب أن تكون سورية المصنع الأرخص والأقرب للأسواق الأوروبية والعربية والإفريقية

وتدريب الكوادر الشابة عبر ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل والتركيز على التدريب المهني داخل المعامل كشرط للتخرج. مع ضرورة التركيز على الاستفادة القصوى من موقع سورية الإستراتيجي كصلة وصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، فسورية يجب أن تكون صين الشرق الأوسط والمصنع الأرخص والأقرب للأسواق الأوروبية والعربية والإفريقية.

وفق المعايير العالمية ووفق جداول زمنية خاصة بكل صناعة. وقال: لا ندعو للحماية الغبية العمياء بل لحماية تعطي مصانعنا فرصاً متكافئة مع مصانع أجنبية لم تعان من شيء. وركز الشهابي في حديثه على ضرورة إيجاد حل جذري لقضية محاربة التهريب عبر المعابر المختلفة لمنتجات تصنع محلياً وأهمها الألبسة والأقمشة والمنتجات الغذائية والاهتمام بتأهيل

وركز على المطالبة بإلغاء الغرامات والفوائد التي تجاوزت أصل الدين بما يخالف القانون وربط ذلك بجدية العمل والاستثمار مع أهمية التأكيد على دعم أكبر للتصدير حتى الضعف ١٨٪ وتشميله لمنتجات أخرى ذات قيمة مضافة عالية وربط هذا الدعم بتمويل مستوردات المواد الأولية، إضافة للتشجيع على إقامة المعارض الاختصاصية والعامية بشكل جماعي موحد يضمن مشاركة الجميع.

إعفاء المستوردات من الرسوم

وأكد الشهابي على أهمية استكمال إعادة تأهيل كل المدن والمناطق الصناعية أينما وجدت والحفاظ عليها وإنجاز مدينة صناعية جديدة في حماة وأخرى في إدلب بعد تحريرها وتحفيز الاستثمار الصناعي في الساحل وفي الجنوب والعمل على تأسيس حدائق تقنية ومراكز ابتكار في كل المناطق الصناعية مع تركيز الاهتمام على العقائد الصناعية المتكاملة.

وركز الشهابي على أن الرؤية الإستراتيجية تهدف في مضمونها إلى أهمية دعم الصناعات الهندسية والمعدنية وخاصة صناعة الآلات وخطوط الإنتاج عبر إعفاء كل مستورداتها الأولية من الرسوم ومنحها محفزات ضريبية مميزة كونها العمود الفقري لأي نهضة صناعية مع التأكيد على تأسيس المركز الوطني للرقابة على المستوردات والصادرات وربطه بالمخابر الوطنية ومراكز الاختبارات والأبحاث.

حماية المنتج الوطني

الشهابي وضمن الرؤى شدد على أهمية تأسيس مركز التنمية الصناعية الذي يعني بتحديث الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص وتعريفها بأخر المستجدات والتقنيات العالمية والأهم من ذلك تبني إجراءات الحماية الذكية والتحفيزية لكل ما ينتج أو يمكن إنتاجه محلياً